

## 302577 - حول صحة الأثر عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه لو عثرت بغلة في طريق العراق لسألني الله عنها ..

### السؤال

ما صحة الأثر عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه : " لو عثرت بغلة في طريق العراق لسألني الله عنها لم لم تصلح لها الطريق يا عمر ؟ "

### ملخص الإجابة

هذا الأثر باللفظ المشهور، المتداول بين الناس: لم نقف له على أصل.

وقد روي عنه بلفظ آخر معناه قريب من هذا المعنى .

وهذا اللفظ هو : " لو أن جملاً أو قال شاة أو قال حملاً ، هلك بشط الفرات ، لخشيت أن يسألني الله عنه " .

وهذا الأثر بهذا اللفظ روي من عدة طرق ، لا يخلو إسناد كل واحد منها من ضعف ، إلا أنها تتقوى بمجموع الطرق

فالذي يظهر أن الأثر، باللفظ الثاني: حسن بمجموع طرقه إن شاء الله .

### الإجابة المفصلة

الحمد لله.

من مشهور الأقوال المأثورة، عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، أنه قال:

" لو عثرت بغلة في العراق ، لسألني الله - أو قال: لخفت أن يسألني الله - عنها : لِمَ لَمْ تصلح لها الطريق يا عمر " ؟! .

لم نقف عليه بإسناد قط ، لا صحيح ولا ضعيف !!

وقد روي عنه بلفظ آخر معناه قريب من هذا المعنى .

وهذا اللفظ هو : " لو أن جملاً أو قال شاة أو قال حملاً ، هلك بشط الفرات ، لخشيت أن يسألني الله عنه " .

وهذا الأثر بهذا اللفظ روي من عدة طرق ، لا يخلو إسناد كل واحد منها من ضعف ، إلا أنها تتقوى بمجموع الطرق ، وبيان ذلك كما يلي :

الطريق الأول :

أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (34486) ، والخلال في "السنة" (396) ، من طريق أسامة بن زيد ، عن الزُّهْرِيِّ ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ ، قَالَ : " كَانَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ يَسْعَوْنَ بِسَعْدِ إِلَى عُمَرَ ، فَقَالَ عُمَرُ : " لِأُبَدِّلَنَّكُمْ حَتَّى تَرْضَوْنَ ، وَلَوْ هَلَكَ حَمَلٌ مِنْ وَلَدِ الضَّانِّ عَلَى شَاطِئِ الْفُرَاتِ ، ضَائِعًا ؛ لَخَشِيتُ أَنْ يَسْأَلَنِي اللَّهُ عَنْهُ " .

وهذا الطريق فيه علتان :

الأولى : فيه أسامة بن زيد الليثي ، وقد تكلم فيه لأجل سوء حفظه ، ولذا قال ابن حجر في "التقريب" (317) : " صدوق يهيم " . انتهى ، ولكن يقبل حديثه في المتابعات والشواهد ، ولذا قال الذهبي في "تاريخ الإسلام" (4/23) : " وَقَدْ يَرْتَقِي حَدِيثَهُ إِلَى رُتْبَةِ الْحَسَنِ " . انتهى

الثانية : الانقطاع بين حميد بن عبد الرحمن وعمر بن الخطاب رضي الله عنه .

قال العلائي في "جامع التحصيل" (145) : " روى عن عمر رضي الله عنه ، وكأنه مرسل " . انتهى . وقال الذهبي في "تاريخ الإسلام" (2/1085) : " قيل : إنه أدرك عمر ، والصحيح أنه لَمْ يُدْرِكْهُ " انتهى .

الطريق الثاني :

أخرجه أبو نعيم في "حلية الأولياء" (1/53) ، من طريق عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ الْحَرَّانِيِّ ، ثنا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْبَابِلِيُّ ، ثنا الْأَوْزَاعِيُّ ، حَدَّثَنِي دَاوُدُ بْنُ عَلِيٍّ ، قَالَ : قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ : " لَوْ مَاتَتْ شَاةٌ عَلَى شَطِّ الْفُرَاتِ ضَائِعَةً ، لَطَنَّتُ أَنْ اللَّهُ تَعَالَى سَائِلِي عَنْهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ " .

وهذا الطريق فيه ثلاث علل :

الأولى : فيه : يحيى بن عبد الله البابلي ، فيه ضعف ، قال فيه الذهبي في "الكاشف" (6197) : " لين " . انتهى ، وقال ابن حجر في "التقريب" (7585) : " ضعيف " انتهى .

الثانية : فيه : داود بن علي بن عبد الله بن عباس ، فيه ضعف أيضا ، إلا أنه لا يترك حديثه ، ولذا قال ابن عدي في "الكامل" (3/560) : " وعندي : أنه لا بأس برواياته ، عن أبيه ، عَنْ جَدِّهِ ؛ فان عامة ما يرويه ، عن أبيه عَنْ جَدِّهِ " . انتهى .

الثالثة : الانقطاع بين داود بن علي وعمر بن الخطاب ، فإنه لم يدركه .

الطريق الثالث :

أخرجه ابن سعد في "الطبقات" (3/350)، من طريق مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ قَالَ: حَدَّثَنِي عَاصِمُ بْنُ عُمَرَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَاطِبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عُمَرَ قَالَ: " لَوْ مَاتَ جَمَلٌ ضِيَاعًا عَلَى شَطِّ الْفُرَاتِ لَخَشِيتُ أَنْ يَسْأَلَنِي اللَّهُ عَنْهُ " .

وفي إسناده الواقدي محمد بن عمر، وهو متروك .

الطريق الرابع :

أخرجه مسدد في "مسنده" كما في "المطالب العالمة" (3988) ، ومن طريق ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (44/355) ، من طريق إسماعيل بن إبراهيم ، قال ثنا يونس ، عن الحسن ، قال : قال عمر : " لو مات جمل في عملي ضياعا ، خشيت أن يسألني الله عنه " .

ورجاله ثقات ، إلا أن فيه انقطاعا ، حيث إن الحسن البصري ولد لسنتين بقيتا من خلافة عمر بن الخطاب ، فروايته عنه منقطعة .

الطريق الخامس :

أخرجه الطبري في "تاريخه" (4/202) ، من طريق ابن وهب ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زَيْدٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خَطَبَ النَّاسَ ، فَقَالَ: " وَالَّذِي بَعَثَ مُحَمَّدًا بِالْحَقِّ ، لَوْ أَنَّ جَمَلًا هَلَكَ ضِيَاعًا بِشَطِّ الْفُرَاتِ ، خَشِيتُ أَنْ يَسْأَلَ اللَّهُ عَنْهُ آلَ الْخَطَّابِ " .

وهذا فيه : عبد الرحمن بن زيد بن أسلم ، ضعيف سيء الحفظ ، إلا أنه كذلك لم يترك .

قال ابن عدي في "الكامل" (5/448) : " وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ : لَهُ أَحَادِيثُ حَسَنَةٌ ، وَقَدْ رَوَى عَنْهُ كَمَا ذَكَرْتُ : يُؤْتَسَرُ بِنِ عُبَيْدِ وَسَفِيَانَ بْنِ عُبَيْنَةَ ، حَدِيثَيْنِ . وَرَوَى مَعْتَمِرٌ عَنْ آخِرِ عَمَلِهِ ، وَهُوَ مِمَّنْ احْتَمَلَهُ النَّاسُ ، وَصَدَقَهُ بَعْضُهُمْ ، وَهُوَ مِمَّنْ يَكْتُبُ حَدِيثَهُ " . انتهى .

فمما سبق :

يتبين أن جميع طرق هذا الأثر لا تخلو من ضعف ، إلا أنها تقوي بعضها بعضا ، فالذي يظهر أن الأثر، باللفظ الثاني: حسن

بمجموع طرقه إن شاء الله .

وأما باللفظ المشهور، المتداول بين الناس: فلم نقف له على أصل.

والله أعلم .